الحماية القانونية للمياه كآلية لتعزيز حوكمة الاستدامة البيئية

protection of water as a mechanism to enhance environmental sustainability governance

خرشي عثمان[1]، عويسات لحسن[2]

[1] جامعة عين تموشنت (الجزائر)، **otmane.kharchi@univ-temouchent.edu.dz**

[2] جامعة سعيدة (الجزائر)، **houcineaouis2019@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 31 /12/ 2024 **تاريخ القبول:** 16 /01/ 2025 **تاريخ النشر:** 31 /01/ 2025

ملخص:

الماء هو مصدر الحياة البشرية وعنصر أساسي لها، مع تزايد قضايا المياه عالميًا بسبب محدودية المصادر وسوء الإدارة والتلوث أصبحت المخاوف بشأن توفير هذا المورد حيويًا للأجيال القادمة ضرورة لاستقرار العلاقات الدولية، تواجه الجزائر مثل دول أخرى تحديات نقص المياه مما يجعلها أولوية للسلطات، وقد أدركت الحاجة إلى استراتيجية شاملة لحماية هذا المورد وضمان توفره وذلك من خلال تشديد القوانين ضد الانتهاكات التي تهدد هذه الثروة الأساسية.

كلمات مفتاحية: حوكمة المياه، الحماية القانونية، الاستدامة.

تصنيفات JEL : k ،k32 ،k320

Abstract:

Water is vital for human life, and as global water issues escalate due to limited resources, mismanagement, and pollution, ensuring its availability for future generations becomes crucial. Algeria, like many nations, faces water scarcity, making it a priority for authorities to develop a comprehensive strategy to protect this resource. This has resulted in strict laws against violations that threaten this essential wealth.

Keywords: water Governance; Legal Protection; Sustainability.

JEL Classification Codes: k ،k32 ،k320

1. مقدمة

يعتبر الماء أحد الموارد الطبيعية التي لا غنى عنها في حياتنا اليومية مصداقا لقوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي " (الأنبياء، 30) بل وأصبح سلاحا خطيرا في إدارة الصراع العالمي الحالي نظرا لما يرى من تصاعد في أهمية الماء العذب الذي يعبر عن هموم العالم في الحاضر وعن أزمته الحقيقية في المستقبل إلى درجة تجاوزه في الرؤية المستقبلية لقضية الغذاء والنفط (سعيد، 2006، صفحة 8)، فقد قال بطرس غالي ذات مرة بأنّ : " الحروب القادمة حول المياه" (عادل، مارس 2008، صفحة 38).

لذلك شرعت معظم لدول في استثمار جزء من الأودية الموسمية والأنهار الدائمة الجريان عن طريق إقامة السدود وتخزين مياه السيول التي تجري خلال فترة الفيضان حتى تستفيد منها خلال فترة الجفاف في عدة مجالات بل وتعدى الأمر حتى بالنسبة للمياه الجوفية التي خزنت في باطن الأرض عن طريق إقامة حواجز في الأودية لفترة قصيرة، الأمر الذي يسمح بتسرب المياه الناتجة عن هطول الأمطار في جوف الأرض أو حتى بحقنها في آبار تغذي المياه الجوفية.

فمياه العالم تشتمل على ما هو أكثر مما نستطيع أن نراه من حولنا في الأنهار والبحيرات والمحيطات، كما تتضمن الدورة الهيدرولوجية أيضاً المياه التي قد لا نتمكن من رؤيتها بسهولة والتي تلعب دوراً حاسماً في السعي نحو مستقبل مستدام، وتعد أهمية هذه "المياه غير المرئية" أحد الموضوعات الهامة التي تم تناولها في المؤتمر الدولي من خلال الأسبوع العالمي للمياه من 23 أكتوبر إلى 1 سبتمبر من سنة 2022، بحيث ركز المؤتمر بشكل خاص على ما يمكن وصفه بالمياه "غير المرئية" المياه الجوفية ورطوبة التربة والمياه الجوية.

خاصة وأنّ هذه الأخيرة تعد ركيزة أساسية للأمن المائي في المنطقة العربية، بل واعتبرت المصدر الرئيسي للمياه العذبة في أكثر من نصف البلدان العربية ما يعني أنّ الاعتماد عليها كبير ، بل وقد بات من الممكن الآن لبعثة (بعثة تجربة قياس تغيرات الجاذبية الأرضية وتأثيرها على المناخ) الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء "ناسا" رصد التغييرات في مخزون المياه الجوفية على نطاق واسع باستخدام التقديرات الشهرية لإجمالي حالات الشذوذ في تخزين المياه بمكافئ ارتفاع المياه.

هذه البعثة التي أنهت أعمالها في عام 2017، وتلتها في عام 2018 بعثة متابعة وفرت ولاتزال حاليا توفر تقديرات على نطاق واسع لمجموعة حالات الشذوذ في تخزين المياه، حتى أنّه قد طُورت أدوات مختلفة لمعالجة البيانات الصادرة من البعثة وكذا تقديم تمثيلات مرئية لها، بل وصُممت أداة تحديد المياه الجوفية "GGST" (GRACE Groundwater Subsetting Tol) خصيصاً لمساعدة أصحاب المصلحة وصانعي القرار في المنطقة العربية على إدارة موارد المياه الجوفية (E/ESCWA/CL1.CCS/2024/Manual) " المياه الغير مرئية ".

ونظراً لعدم رؤية هذه المياه بالعين المجردة فإنها كثيراً ما تنسى حتى من قبل الخبراء في مجتمع المياه، لذا لا يتم استكشاف إمكاناتها بشكل كامل ولمواجهة أزمة المياه العالمية، لابد من تغيير في المنهج ومختلف الأدوات المتبعة في هذا المجال إذا أريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة (سوهوشي، 2024) في شتى المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، لبناء مستقبل شامل وأفضل للجميع.

هذا ويتوفر كوكب الأرض على نسبة مياه تكفي الجميع بما في ذلك المناطق التي تعاني من الجفاف العابر أو المزمن، لذلك تبقى مسألة أزمة المياه هي أزمة حوكمة لهذا المورد قبل كل شيء، والتي إن فعلت تفعيلا سليما فإنّها تعمل على توزيع الماء بين المستخدمين بصفة عادلة (سارة، 2018، صفحة 158)، لذلك أصبحت الدعوة ضرورية وأكيدة للمحافظة على هذا المورد المائي.

هذا الأخير أصبح عاملا حاسما ومؤثرا في استجابات المجتمع الدولي الذي يصبو دائما إلى تحقيق الأهداف التنموية بما فيها التقليل من الفقر والارتقاء بمستوى معيشة الأفراد ويصبو لدمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وخاصة تحسين سبل الحصول على المياه وحسن تسييره بوضع قوانين وتنظيمات رادعة من أجل ذلك.

وعليه نطرح إشكالية: كيف كان رد المجتمع الدولي عامة والتشريع الجزائري خاصة في مجال الحفاظ على مختلف الموارد المائية؟ ومنه يكون التساؤل هل ساهمت هذه الردود في الحفاظ عليها على نحو مستدام بيئيا و اجتماعيا واقتصاديا؟

للإجابة على هذا الأخير كان لزاما علينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي التحديات التي تواجه الأمن المائي؟
- كيف هي حوكمة هذا المورد الطبيعي الأكثر من هام؟
- ما الذي أقرته النظم والقوانين دوليا وداخليا من حماية لمختلف موارد المياه؟

لذلك فإنّ فرضياتنا لحل هذه المشكلة البحثية تقول بأنّ:

- التحديات التي تواجه الأمن المائي حاليا هي أمر في غاية التعقيد لا يتصور مواجهتها.
- الإدارة العالمية والمحلية لازالت بعيدة كل البعد عن فرض حوكمة سليمة لمختلف الموارد المائية.
- الحماية القانونية لهذا المورد الحساس لا تزال قاصرة عن رفع التعدي على مختلف الموارد المائية.

هذا وتسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- التعرف على مختلف التحديات التي تواجه أو يمكن أن تواجه الأمن المائي وتصور القدرة على مواجهتها بل وتعديها.

- معرفة ثمار الحوكمة الحالية لمختلف الموارد المائية عالميا ومحليا.
- تسليط الضوء على الآثار الناتجة عن النظم والقوانين الصادرة في مجال حماية مختلف الموارد المائية.
- محاولة الخروج بحلول تكون أكثر واقعية لمختلف المشاكل التي تثيرها هذه الدراسة في مجال حماية مختلف الموارد المائية حوكمةً وقانونًا.

وتبرز أهمية الدراسة من خلال الحاجة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الحوكمة المناسبة للموارد المائية من أجل استدامة بيئية، وكذا التفعيل السليم والعادل لمختلف النصوص القانونية الإجرائية والموضوعية ذات العلاقة بتسيير وحماية الموارد المائية والأخرى ذات العلاقة بردع مختلف السلوكيات الضارة بهذه الثروة الضرورية حاليا والأكثر من ضرورية مستقبلا.

وعليه ومن خلال ما تم ذكره سنعتمد في دراستنا هذه على منهجين مهمين الأول وصفي والثاني تحليلي لأجل الوصول إلى مختلف النتائج والحلول لهذه المشكلة البحثية.

2. تحديات الأمن المائي ومستويات تدخل الإدارة المائية المتكاملة

إنّ الأمن المائي يواجه عدة تحديات سواء طبيعية بسبب الندرة في موارد المياه أو اجتماعية بسبب تزايد الطلب عليها مع صعوبة تلبية الاحتياجات المائية أو اقتصادية لأجل تأمين الاحتياجات الأولية الأساسية للسكان ، الأمر الذي يفسر تدخل الإدارة المائية على جميع المستويات الثلاثة والذي يمكن معه الجزم بأن مؤشر التنمية المتواصلة للمياه يعد مؤشرا مشتركا يتوفر في الأبعاد الثلاث للتنمية.

1.2 تحديات الأمن المائي وسبل مواجهتها

الأمن المائي هو المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بطريقة أنسب وعدم تلوثها وترشيد استخدامها في مختلف المجالات الري والصناعة والشرب وكذلك السعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها (العساف، 2005، صفحة 93) والتعاون الإقليمي في الحفاظ عليه، كلها تحديات تواجه رجال السياسة وصناع القرار لحل هذه المشكلة بإيجاد حلول وسبل لمواجهتها والتي سنبرزها من خلال الآتي.

1.1.2 تحديات الأمن المائي

إن التحديات التي يواجهها الأمن المائي لا تكاد تخرج عن التحديات التالية:

1. حل النزاعات الناتجة عن بطريقة توزيع المياه الأنهار، فهناك عدة قضايا مثل قضية مياه نهري دجلة والفرات، والعمل على إيجاد حلول مثل ما هو قائم حاليا بين تركيا وسوريا والعراق وبين سوريا والعراق من جهة أخرى.

2. استخدام المياه كعنصر أساسي في الصراعات الإقليمية سياسيا وعسكريا وكمثال حي على ذلك مطامع الكيان الصهيوني في المياه الإقليمية، والمرتبطة بخططها التوسيعية والاستيطانية في الأراضي العربية والتي تشمل نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وينابيع الماء في الجولان وأنهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان بل وتعدى الأمر إلى سرقة المياه الجوفية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة لمصالح مستوطناته (محمد، 2017، صفحة 257).

3. بذل جهود مشتركة بين الدول سياسيا واقتصاديا وعلميا لمواجهة خطر الشح المتصاعد في مصادر المياه العالمية والمترافقة مع التزايد السكاني، وتتمثل هذه الجهود في:

- تحديد الأولويات في توزيع الموارد المائية وترشيد استثمارها
- تنمية الوعي الإنساني البيئي لمخاطر التلوث
- الاعتماد على الوسائل والأساليب التكنولوجية لحديثة في الري ومعالجة التصحر ومشروعات تكرير وتحلية المياه
- العمل الدوري على تطوير التقنيات المستخدمة.

هذا ودوما ما تتغير حالة الموارد المائية نتيجة للتباين الطبيعي الذي يتسم به نظام مناخ الكوكب والتغييرات التي يحدثها البشر في ذلك النظام المناخي، فيتأثر بذلك سطح الأرض الذي تتشكل من خلاله الدورة الهيدرولوجية بالأنشطة البشرية التي تؤثر على الطلب، مثل نمو السكان والتنمية الاقتصادية والحاجة إلى السيطرة على الموارد (سيسنيروس، 2013) فمثلا في قطر قد أشارت الدكتورة هدى السليطي (الدكتورة هدى السليطي عالمة جودة المياه وإعادة استخدامها بمعهد قطر لبحوث البيئة والطاقة) إلى المخاطر المتزايدة لمحدودية المياه والتي يفرضها التغير المناخي لافتة إلى أن حجم الطلب على المياه في قطر عام 2016 كان 1.6 مليون متر مكعب يومياً وفي العام الجاري وصل الطلب إلى 1.9 مليون متر مكعب يومياً، بما يرفع سقف التحديات في ظل تغيير نمط الحياة وزيادة الاعتماد على الزراعة وتحديات المناخ (البيه، 2019).

2.1.2 سبل مواجهة تحديات الأمن المائي

من خلال ما تم التطرق له من خلال تحديات الأمن المائي في الفرع السابق نخلص إلى ضرورة وجود سبل لمواجهة هذه التحديات ولعل أهمها يتمثل في:

1. ضرورة الحصول على موارد مائية متعددة من خلال وضع استثمارات في تحويل مجاري الأنهار أو إقامة السدود أو تقنيات لضخ المياه الأرضية
2. العمل كذلك على الاستثمارات الفعالة الجالبة للمياه أو معدات الري أو تدوير المياه أو إعادة الاستخدام على أن تكون تكلفة الأمن المائي ذات جانب اقتصادي

3. توعية الشعب وإجباره على تغيير سلوكه اتجاه المياه وطريقة استخدامه للمياه كوضع عدادات لقياس الاستهلاك أو كحظره من استخدام مياه الحدائق بوضع قوانين رادعة
4. زيادة الأمن المائي عادة ما يحسن إمكانية الأمن الغذائي والعكس ليس صحيحا لأن التوسع في هذا الأخير يأتي على حساب التوسع في مناطق الري كما سيخفض أمن قطاعات أخرى التي لا تستخدم المياه، فيضاعف بذلك الضغوطات الناجمة عن المياه إلا إذا صاحب ذلك تحسين توصيل المياه أو التحسين في إدارتها (إسماعيل، 2012، صفحة 35)
5. البحث عن إمكانية الحصول على المياه باستيرادها مثلا أو بزيادة حصة البلد من المياه المشتركة، ولا يتأتى هذا غالبا إلا بشراء تكلفته اقتصاديا أو سياسيا أو دبلوماسيا (محمد، 2017، صفحة 258).

2.2 مستويات تدخل الإدارة المائية المتكاملة من أجل تنمية مستدامة

إنّ مؤشر التنمية المستدامة للمياه يعد مؤشرا مشتركا بين البعد الاجتماعي والبعد لاقتصادي والبعد البيئي، فهو على ثلاثة مستويات، الأهم بينهم المستوى الاجتماعي حتى وإن كانت المستويات الأخرى تساهم بطريقة أو بأخرى في رفاهية البشر وتطورهم، كالمستوى الإيكولوجي السليم والمنتج فهو يلبي احتياجاتهم الأساسية على نحو مستدام، الأمر الذي يفقده ويعاني منه كثير من البشر ومختلف الكائنات الحية الأخرى.

1.2.2 تدخل الإدارة المائية على المستوى الاجتماعي

إنّ الإدارة المندمجة توفر للموارد المائية فرصة لخلق نقلة نموذجية في إدارة الموارد المائية، فالأزمة البيئية العالمية والفقر المتنامي في المناطق الحضارية والمناطق الريفية واستمرار علاقات لا مساواة في النوع الاجتماعي تحتم بروز الحاجة إلى مقاربة حكومية في استغلال وإدارة المياه بحيث يتطلّب تطبيق هذه الآلية مستوى من الانسجام بين المؤسسات المختلفة والأطر التّنظيميّة والسياسة العامة وكذلك يتطلب إجراءات دقيقة تأخذ بعين الاعتبار عامل الاستمرارية البيئية وعامل التحليل المتقاطع لمختلف عوامل التأثير (دليل الموارد في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لإدارة المياه)، والأهم من هذا كله يجب أن يشكل التنوع الاجتماعي في هذا الإطار نقطة تحليل كافية غير مميزة للهويات البشرية من حيث الطبقة والطائفة والانتماء العرقي والموقع الجغرافي.

فتطبيق منهج الإدارة التكاملية للموارد المائية يتصدى من جهة لمشكل ندرة المياه أو بالأحرى لإشكالية الاستخدام اللاعقلاني المفرط والتي كثيرا ما وقع إهمالها من طرف السياسات العامة للدول وكانت نتيجة ذلك سلبية بشكل خطير على الوضعيات الصحية، الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، فأكثر من 2.2 مليون نسمة، ومعظمهم في البلدان النامية يموتون كل عام من أمراض تتصل بأحوال المياه والمرافق الصحية السيئة (صويلح، 2014، صفحة 64)، لذلك فإنّ تطبيق منهج

الإدارة المائية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة على صعيدها الاجتماعي من خلال تحقيق مجموعة أهداف منها محاربة كل أشكال الاستبعاد والإقصاء الاجتماعيين التي كثيرا ما تستثني فئات من الحصول على المياه بسبب فقرهم.

2.2.2 تدخل الإدارة المائية على المستوى الاقتصادي

إن الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الاقتصادي تسعى إلى توفير الأمن الغذائي ومحاربة الفقر الذي يعد أحد أهم الأهداف الإنمائية التي اتفق المجتمع الدولي على تحقيقها في غضون سنة2015 فالجانب الاقتصادي يعتبر من بين أهم الجوانب الأساسية في نظم الإنتاج التي تدعم سبل المعيشة والرفاهية فلا يمكن تحقيق المردودية الاقتصادية للاستثمارات الزراعية إلّا في حال زيادة وفرة هذه الموارد المائية أو بالأصح التحكم في استغلال هذه الموارد المائية.

فالماء يعتبر العنصر المحرك لزيادة الإنتاج بواسطة الموارد البشرية المتاحة، والأمر كذلك بالنسبة للأرض، فالعناصر الثلاثة يجب إعمالها بأسلوب متكامل بما يحقق التنمية المتواصلة المطلوبة لذلك فإنّ صون المياه والحفاظ على كميتها بشكل مستدام يعتبر ضروريا خصوصا أمام تزايد النشاط الإنساني في المجال الاقتصادي وتحديدا في الصناعة وما يمكن أن يحدثه من تهديد خطير للموارد من خلال التصريف المتواصل للنفايات السائلة (صويلح، 2014، صفحة 64)، لذلك جاءت الدعوة التشريعية إلى العمل بمبدأ "على الملوث أن يدفع ثمن تلويثه للبيئة" حتى يتم تغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وضبط مسؤولية المحافظة على البيئة وما تطرحه من خيرات ومنتجات غذائية تلبي حاجيات الإنسان ومتطلباته.

2.2.2 تدخل الإدارة المائية على المستوى الإيكولوجي

إنّ النظام البيئي يشمل جميع الكائنات الحية في منطقة معينة، و تفاعلاتها مع بعضها البعض وتفاعلاتها مع بيئاتهم غير الحية (الطقس ، الأرض ، الشمس ، التربة ، المناخ ، الجو)، فلكل كائن حي دور يلعبه ويساهم في صحة وإنتاجية النظام الإيكولوجي ككل، فحسب تقرير للأمم المتحدة فإنّ 795 مليون شخص يعاني من الجوع ويعيش 1.2 مليار شخص في المناطق التي تعاني من شح المياه ويتوقع في الوقت نفسه أن يستمر ويتسارع فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام الإيكولوجي.

وبحلول عام 2030 سيتطلب العالم زيادة بنحو 40 في المائة من المياه و 50 في المائة من الأغذية، و 40 في المائة من الطاقة و40 في المائة من الأخشاب والألياف (للبيئة، 2024)، لذلك فإنّ الطريقة الوحيدة والوقائية التي يمكننا بها تلبية هذه المطالب هي إدارة نظمنا الإيكولوجية بذكاء ومستدامة، فإدارة النظم الإيكولوجية تهدف بالأساس على الحفاظ على النظم الإيكولوجية لتلبية الاحتياجات البشرية والبيئية كما تستجيب للاحتياجات المتغيرة والمعلومات الجديدة ويعزز رؤية مشتركة للنتائج المرجوة من خلال دمج المنظورات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في إدارة الأساس البيئي لدينا.

لذلك فإنّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة "UNEP" يركز على زيادة الطموح وبناء دعم وشراكات واسعة النطاق من أجل تغيير تحولي يضمن التنمية المستدامة كما يركز على العمل مع المجتمعات والشركات والحكومات حول العالم لتقديم حلول مستدامة للأزمات البيئية المتزايدة (programme)بما فيها الموارد المائية ويشمل كذلك العمل على إدماج التنوع البيولوجي عبر القطاعات الرئيسية منها التحول إلى أنظمة غذائية مستدامة وإعادة إحياء النظم البيئية المتدهورة وزيادة التكيف القائم على النظم البيئية لمواجهة تغير المناخ، هذا ويعد"UNEP" باتخاذ إجراءات هامة نحو العيش في وئام مع الطبيعة حيث يتم استخدام سلامة النظم البيئية والحفاظ عليها كأصول وأدوات للحد من مخاطر الكوارث وزيادة المرونة الاجتماعية في الطريق نحو عام 2030.

3. الإدارة المائية في جانبها القانوني

لقد سلك المشرع الجزائري مسلكا جديدا بتحديده لطبيعة الموارد المائية وأنظمة حمايتها وذلك سهل دور الهيئات الإدارية المكلفة بالموارد المائية من جهة وتحديد المسؤوليات من جهة ثانية باعتبار أن الهيئات المكلفة بالموارد المائية تلعب دورا فعالا في حماية الموارد المائية كما عمل أيضا منذ الاستقلال على استحداث منظومة قانونية ومؤسساتية بغرض تنظيم مختلف التعاملات لحماية البيئة بصفة عامة والمياه بصفة خاصة من خلال نصه على ذلك ضمن تشريعات عامة وأخرى خاصة.

1.3 الموارد المائية قانونا وصور التعاون الدولي حيالها

لقد بدأ الاهتمام بتنظيم مجاري المياه والأنهار والبحيرات الدولية خصوصا مع إبرام معاهدة باريس عام 1814 والتي أرست عددا من المبادئ القانونية التي تنظم استخدام مياه الراين بين الدول التي يمر بها (الشافعي، 2011، صفحة 127) هذه المعاهدة عبرت عن أحد صور التعاون الدولي من خلال إرساء حماية قانونية للأنهار من التلوث.

إن التحدث عن بعض صور التعاون الدولي للموارد المائية يلزمنا أولا معرفة الطبيعة القانونية للمياه كخطوة أولى وهو ما سيتم من خلال الآتي.

1.1.3 الطبيعة القانونية للمياه

لقد كرس الدستور الجزائري (دستور، 01/16, قانون رقم، 2016) ل2016 للمياه حماية قانونية في الفصل الثالث منه ضمن المواد 13 و18 و19 منه (دستور، المادة 13 و 18 و19 من القانون 01/16، 2016)، كما كرسها الدستور الذي كان قبله وهو التعديل الدستوري 1996 في المادة 17 منه (دستور، المادة 17 من القانون 02/03، 1996) وجعلها تخضع لنظام قانوني خاص يوافق تغير طبيعتها القانونية ووظائفها الجديدة نتيجة لتغير طبيعة التعامل في الموارد المائية (إفريقيا، 2013،2012، صفحة 71) فجعلها تخضع للقانون 12/05 المتعلق بالمياه (المياه، 2005) .

هذا الأخير يرتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية والتي نص عليها في نص المادة 03 منه كالحق في الحصول على الماء لتلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص بصفة عامة طبيعية أو معنوية في ظل احترام التوازن الاجتماعي والقواعد التي يحددها هذا القانون خاصة ما تعلق الأمر بالمنفعة العامة والعمل على تنظيم ممارسات في ما يخص اقتصاد وتثمين المياه بتبني مناهج وتجهيزات مقتصدة للمياه وتعميم أجهزة عد المياه المنتجة والمستهلكة لمكافحة تسربيات المياه وتبذيرها.

أما على المستوى الدولي فلقد أدخلت حكومات عديدة التشريع المائي وذلك لتنظيم استغلال المياه خاصة الجوفية وتقييد الأنشطة التي ربما تعرض تيسرها ونوعيتها للخط فالملاحظ أنّ هذا الاتجاه يعكس زيادة المنافسة بين مستخدمي المياه الجوفية والتهديد المتزايد بتلوثها، في البداية كان هذا التشريع تدريجياً ومرتبطاً باستخدامات معينة للمياه أو لحل مشاكل بمجرد ظهورها، فيما بعد إدراك أن التأثيرات السلبية على المياه الجوفية ربما تؤثر كذلك على المياه السطحية الأمر الذي لفت الانتباه إلى ضرورة أن يوجد تكامل أكبر للتدابير القانونية حول الموارد المائية (فوستر، 2006).

2.1.3 بعض صور التعاون الدولي في المحافظة على الموارد المائية الدولية المشتركة

لقد نصت اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية الوقعة في سنة 2014 في المادة الخامسة الفقرة الثانية على ما يلي " :تشارك دول المجرى الدائم في استخدام المجرم الدائم الدولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة وتشمل هذه المشاركة حق الانتفاع بالمجرى الدائم وواجب التعاون في حمايته وتنميته على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية"، فالملاحظ أن الاتفاقية تلزم الدول المتشاركة في المجرى الدائم المحافظة عليه وتنميته بطريقة منصفة ومعقولة، وأشارت الاتفاقية في المادة السادسة إلى أنه يجب أخذ بعض الاعتبارات والظروف لتحديد معتنى الانتفاع بطريقة منصفة ومعقولة.

وتتماشى هذه النظرية الحديثة في القانون الدولي مع الفقه الإسلامي، وهي أنّه على المنتفعتين بالمجرى الدائم أن يساهموا في تنمية المجرى الدائم المشترك، بحيث يجوز الانتفاع بالمياه دون الإضرار بالآخرين (الرحمان، 2017)، هذا وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بوصفها وكالة الأمم المتحدة والمتخصصة الوحيدة وبولاية محددة لتعزيز علوم المياه، على القيام بدور محوري من خلال برنامجها الهيدرولوجي الدولي في مساعدة وإرشاد الدول الأعضاء في القضايا العلمية وقضايا الحفظ والحماية والإدارة والسياسات ذات الصلة بالمياه (سيسنيروس، 2013).

وفي هذا السياق الجزائر تحصي إبرام سبعون اتفاقا مع تسعين دولة من بينها 44 اتفاقا مبرما و26 اتفاقا في طور الإنجاز، بحيث مكنت هذه الوسائل القانونية القطاع من ترقية علاقات تعاون أكثر ووضع معالم تعاون جديدة مع هؤلاء الشركاء في ميادين مختلفة تسمح بإدخال تكنولوجيات جديدة والتمهيد لها (الاتفاقيات الدولية في مجال الموارد المائية)، هذا ويتم هذا التعاون كما أشرنا سابقا مع

المؤسسات المتخصصة للأمم المتحدة و المنظمات الجهوية و هيئات أخرى تساهم بقيمة مضافة في الإمكانيات الوطنية.

2.3 الحماية الجزائية للموارد المائية الجزائرية في ظل قانون 12/05

إن السياسات المائية تعد جزءا لا يتجزأ عن السياسات العامة لأي دولة، فالأولى تخدم الثانية لذا يجب تنفيذها من خلال المشروعات المائية في أقطار المنطقة (الفيتوري، 2010)، مع خلق حماية قانونية فعالة رادعة خاصة في صورتها الجزائية سوءا كانت إجرائية أو موضوعية تحد أو تقلل من العمليات والاستغلال المضر بالثروة المائية.

1.2.3 الحماية الجزائية الموضوعية للموارد المائية في ظل قانون 12/05

لقد وضع المشرع الجزائي حماية موضوعية جزائية على مختلف الموارد المائية من خلال قانون 12/05 ضمن المواد من 166 إلى 179 تردع كل مخالف لنواهيها، فجعل أدنها عقوبة الغرامة لوحدها بمقدار معين وأقصاها الحبس مع الغرامة وذلك حسب درجة خطورة المخالفة فالأدنى عقوبة ما نصت عليه المادة 166 من هذا القانون ألا وهي الغرامة من 5000 دج إلى 1000 دج على كل شخص بمجرد عدم إبلاغه عن اكتشاف المياه الجوفية عمدا أو صدفة أو كان حاضرا أثناء الاكتشاف إدارة الموارد المائية المختصة إقليما، أما أقصها عقوبة ما نصت عليه المادة 168 من نفس القانون بالحبس من سنة إلى خمس سنوات مع الغرامة من 20000 إلى 2000000 دج تطبق على كل من استخرج مواد الطمي بأية وسيلة وخاصة بإقامة مرامل في مجاري الوديان بدون ترخيص مسبق، كما يمكن أن تصادر الوسائل والمعدات التي استعملت في ارتكاب المخالفة.

هذا وقد جعلت عقوبات أخرى لعدة مخالفات أخرى لا يخرج نطاقها الحدين الأدنى والأقصى كمخالفة تفريغ المياه القذرة مهما كانت طبيعتها أو صبها في الآبار والحفر والينابيع وأماكن الشرب العمومية وكذلك مخالفة استعمال المياه القذرة في السقي وعليه فإن أي إضرار بمورد صحي من الموارد المائية يضرر بأي بيئة سواء كانت فلاحية أو صناعية أو طبيعية وهو ما يعد مخالفة في وجه مرتكبها.

2.2.3 الحماية الجزائية الإجرائية للموارد المائية في ظل قانون 12/05

تعتبر الحماية الجزائية الإجرائية للموارد المائية كجانب وقائي وضعه المشرع الجزائري ونص عليه في نصوص المواد من 159 إلى 165 من قانون 12/05 والذي أنشأ بموجبه شرطة للمياه (المياه، 2005) يمثلها أعوان تابعين للإدارة المكلفة بالموارد المائية يمارسون صلاحياتهم طبقا لهذا القانون الأخير و لقانونهم الأساسي ولأحكام قانون الإجراءات الجزائية (الجزائية، الأمر 155/66 ، 1966) ضمن المواد 14 و27 منه (الجزائية، المادة 14 و 17 من الأمر 155/66).

تبدأ هذه الحماية بطريق البحث والمعاينة والتحقيق عن المخالفات يقوم بها أعوان شرطة المنشأة وحتى ضباط وأعوان الشرطة القضائية وإذا ما ثبتت مخالفات تحرر في محاضر وتسرد الوقائع وتصريحات صاحبها أو

أصحابها (المياه، المادة 165 من قانون 12/05)، كما يحق لهم الدخول للمنشآت والهياكل المستغلة للمياه التابعة للأملاك العمومية ويمكنهم مطالبة مالك أو مستغل هذه المنشآت والهياكل بتشغيلها قصد القيام بالتحقيقات اللازمة وكذلك يحق لهم طلب الوثائق الضرورية لتأدية مهمتهم (المياه، المادة 165 من قانون 12/05).

هذا يستطيعون تقديم كل شخص متلبس بتهمة المساس بالأملاك العمومية للمياه أمام وكيل الجمهورية أو ضابط الشرطة القضائية المختص وإذا ما شكلت هذه مقاومة وتمرد مرتكب المخالفة تهديدا عليهم يذكر ذلك في محضر معاينة المخالفة، كما يستطعون طلب تسخير القوة العمومية لمساعدتهم (المياه، المادة 165 من قانون 12/05).

4. تحليل النتائج

من خلال ما تم التطرق له في هذه الدراسة خلصنا في الأخير ومن خلال الفرضيات المطروحة سابقا بأنّ التحديات التي تواجه الأمن المائي هي في غاية التعقيد لكن بالإمكان مواجهتها حاليا، أمّا مستقبلا فلا يتصور ذلك خاصة في ظل التوترات الدولية الحالية القائمة على أشياء أقل قيمة من الماء أمّا عن الإدارة العالمية والمحلية عموما فلازالت بعيدة كل البعد عن فرض حوكمة سليمة لمختلف الموارد المائية وذلك في التباين والاختلاف الواضح بين مختلف التشريعات ومختلف البرامج المسطرة من طرف كل دولة.

كما تبقى الحماية القانونية لا تزال قاصرة عن رفع التعدي والضرر لهذا المورد الأكثر من هام وذلك للخلل الواضح في القواعد القانونية الإجرائية المنظمة والمفعلة لمختلف النصوص القانونية الموضوعية ذات العلاقة ولمختلف الأليات الشخصية والإدارية وحتى القضائية.

5. خاتمة

بالرغم من تحديات الأمن المائي التي هي بصدد المواجهة من قبل المجتمع الدولي ومختلف التشريعات الدولية، بالإضافة إلى سبل مواجهتها خاصة فيما يتعلق الأمر بقوانين رادعة، نخلص بالقول بأنّه لا يزال هناك مشوار طويل لتحقيق الأهداف المرجوة للوصول لحوكمة تحقق أمنا مائيا وذلك لعدة أسباب منها الصراعات الدولية والمنافسة الغير أخلاقية على جميع الأصعدة والتي تشترك مع بعضها البعض في العامل البشري الذي كان ولا يزال يدمر ويخرب البيئة الطبيعة بصفة عامة والماء بصفة خاصة.

وعن أهم التوصيات التي يمكن الخروج منها من خلال هذا البحث:

- على عاتق الأشخاص الحفاظ على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بطريقة أنسب وعدم تلوثها وترشيد استخدامها في مختلف المجالات (الري والصناعة والشرب).
- التوعية الفنية الدورية للمجتمعات الدولية ككل وشعب الدولة الواحدة على تغيير السلوكيات الضارة بالموارد المائية.

- على الإدارة المائية السعي بكل السبل المشروعة نحو البحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها.
- على المشرع الجزائري أن يعزز من في الآليات المسهلة لتوفير المياه من أجل حياة أكثر صحية ومعيشية أفضل.
- على المشرع الجزائري أن يعزز كذلك في الآيات القانونية الرادعة خاصة الاجرائية منها التي تحقق المحافظة على الموارد المائية على اختلاف أشكالها وكذا استغلالها بطريقة مناسبة.

6. قائمة المراجع

dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.

E/ESCWA/CL1.CCS/2024/Manual, م. ا. (s.d.). *أداة تحديد المياه الجوفية لبعثة تجربة قياس تغيرات الجاذبية الأرضية وتأثيرها على المناخ*. Consulté le 12 30, 2024, sur الأمم المتحدة الاسكواESCWA: https://www.unescwa.org/ar/publications/%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D8%AC%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%

GRACE Groundwater Subsetting Tol. (s.d.).

programme, U. N. (s.d.). *Why does nature action matter?* Consulté le 12 31, 2024, sur United Nations enveronement programme: https://www.unep.org/explore-topics/ecosystems-and-biodiversity/why-does-nature-action-matter

إسماعيل, م. ص. (2012). *المياه العربية وحروب المستقبل*(éd. الطبعة الأولى). مصر: دار الكتب المصرية.

إفريقيا, ب. (2012،2013). كلية الحقوق جامعة الجزائر1، الجزائر.

الاتفاقيات الدولية في مجال الموارد المائية. (s.d.). Consulté le 01 30, 2020, sur عن الموقع الرسمي لوزارة الموارد المائية الجزائرية: http://www.mre.gov.dz/

الآية .(30) .س ,والأنبياء.

تقنيات لمواجهة تحديات الأمن المائي. (Éd.). (2019, 10 22) .هـ ,البيه. Consulté le 01 28, 2020, sur https://www.raya.com

.ا .ق ,الجزائية .(1966) .66/155الأمر .

.ا .ق ,الجزائية .(s.d.) .14المادة و 17من الأمر 66/155.

.الدكتورة هدى السليطي عالمة جودة المياه وإعادة استخدامها بمعهد قطر لبحوث البيئة والطاقة (s.d.).

التنازع في إصلاح المنشآت المائية في الفقه الإسلامي من خلال المعيار المعرب .(2017) .ع .هـ ,الرحمان ,*مجلة التراث* . "نازلة تنازع الفاسيين والمصموديين في كنس وادي مصمودة نموذجا "للونشريسي *07*(04), p. 168.

المؤسسة الحديثة :بيروت، لبنان .(الطبعة الأولى éd.)*البيئة وتلوث الأنهار الدولية* .(2011) .ر .ن ,الشافعي للكتاب.

.ب ,العساف .(2005) /كلية العلوم السياسية والإعلام .جامعة الجزائر.

(دون طبعة éd.)*أزمة المياه وانعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة* .(2010) .ب .ح ,الفيتوري .المكتب العربي الحديث :الاسكندرية، مر

.ق ,المياه .(2005, 11 4) .*(60)* .الجزائر.

.ق ,المياه .(s.d.) .165المادة 05/12من قانون.

.بعثة تجربة قياس تغيرات الجاذبية الأرضية وتأثيرها على المناخ (s.d.).

.دستور .(1996, 11 28) .17المادة 03/02من القانون .*(76)*.

.دستور .(2016, 03 06) .16/01, قانون رقم .الجزائر.

.دستور .(2016, 03 08) .13المادة و 18و 19من القانون 16/01. الجزائر.

دليل الموارد في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لإدارة المياه. (s.d.). Consulté le 12 11, 2024, sur الموقع الرسمي للأمم المتحدة www.un.org/fr: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.un.org/esa/sustdev/inter_agency/gender_water/resourceGuide_Arabic.pdf

.م .ب ,سارة .(2018) "حوكمة المياه والإدارة المتكاملة للموارد المائية "دراسة التجربة الفرنسية". (06).

.دار الأمين للنشر والتوزيع :مصر /القاهرة .*أزمة المياه في الوطن العربي* .(2006) .ر ,سعيد

.*الكشف عن أهمية المياه الغير مرئية 2022الأسبوع العالمي للمياه لعام* .(2024, 10 24) .غ ,سوهوشي Consulté le 12 12, 2024, sur https://www.un.org/ar/188952

، *التعاون في مجال المياه لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرينعن* ، .(2013, 10 10) .خ .ب ,سيسنيروس *22:36الساعة*. Consulté le 12 11, 2024, sur الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20423

مجلة .الإدارة المتكاملة للموارد المائية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة .(2014) .ب .ل ,صويلح *العلوم الإنسانية و الاجتماعية*(14).

.(13) ."المشاكل والحلول "اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر .(2008مارس) .ع .ن ,عادل

الترتيب التنظيمي من الأحكام (تشريع المياه الجوفية)التشريع المائي للمياه الجوفية .(2006) .ن .م ,فوستر .الولايات المتحدة الأمريكية ,البنك الدولي .العرفية إلى التخطيط المتكامل للمستجمع المائي

.*نبذة عن النظم الإيكولوجية*. Consulté le 12 11, 2024, sur (2024) .ا .ب ,للبيئة https://www.unep.org/ar/explore-topics/ecosystems/about-alnzm-alaykwlwjyt

.(13)*مجلة جديد الاقتصاد* .دور الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تحقيق الأمن المائي .(2017) .م .ت ,مُحَمَّد